

تطور أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها

الدكتورة/ عرقوب نبيلة والدكتور/ بوشة محمد – جامعة محمد بوقرة، بومرداس – الجزائر

الملخص:

يعتبر النفط المصدر الرئيسي للطاقة في العالم مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى كالفحم والغاز، والطاقة النووية والطاقة المتجددة، بحيث أقرت نتائج عدة بحوث التي أجريت في مجال الاقتصاد والطاقة أن العمر المتوسط لبقاء هذه المادة هو ٢٠ سنة القادمة. ولقد انخفضت أسعار النفط بحوالي ٥٥% منذ سبتمبر ٢٠١٤ لتصل إلى ٤٩.٥ دولار/البرميل في سنة ٢٠١٥، ثم ٤٠.٧ دولار/البرميل في سنة ٢٠١٦ حسب تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول وتقارير الأوبك، بحيث أن التقديرات تشير إلى أن انخفاض أسعار النفط كان مدفوعا بعوامل العرض والطلب. وقد ترتب عن هذا الانخفاض آثارا بالغة على اقتصاديات البلدان المصدرة والمنتجة للنفط وحتى على البلدان المستوردة له من هنا، سنقدم في هذه الورقة البحثية تطور أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها من خلال التطرق إلى مفاهيم عامة للسعر البتروولي في العنصر الأول، ثم تطور أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها في العنصر الثاني، وفي الأخير الآثار الناجمة عن تراجع أسعار النفط في العنصر الثالث لهذا البحث.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، الأسواق العالمية، الطلب والعرض، الأوبك، اتفاقية تخفيض الإنتاج.

Abstract:

Oil is the main source of energy in the world compared to other sources of energy such as coal and gas, nuclear power and renewable energy, so that the results of several researches in the field of economy and energy.

The average age of this substance are 20 years, oil prices have fallen by about 55% since September 2014 to reach 49.5 \$/bbls in 2015 and then 40 \$/bbls in 2016 according to the report on the Organization of Arab Petroleum Exporting Countries and OPEC reports It is estimated that the decline in oil price was driven by Supply and Demand factors. This decline has had a major impact on the economies of exporting and producing countries and even on importing countries.

From here, we will present in this paper the development of oil prices and the factors affecting them by addressing the general concepts of the price of petroleum in the first element, and then the development of oil prices and factors affecting the second element, and finally the effects of the decline in oil prices in the third element of this research.

Key words: Oil prices, International markets, Supply and Demand, OPEC, Production reduction agreement.

مقدمة عامة:

يلعب النفط دورا رئيسيا بالنظر لوفرتة النسبية وسهولة استغلاله وملائمته للتكنولوجيات المستخدمة حاليا، فمن خلاله تستطيع كافة دول العالم ضمان سيرورة اقتصادياتها مما يضمن تحريك عجلة الاقتصاد العالمي. وقد أجمع الباحثون على أن اكتشاف النفط لم يكن في العصر الحالي بل منذ القدم، لكن استغلاله بشكل واسع لم يتم إلا مع مطلع القرن العشرين نتيجة التطورات التكنولوجية المعتمدة أساسا على النفط ومشتقاته كمصدر للطاقة.

ولقد عرفت أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن ٢١ تطورات كبيرة مما جعل الدول المستوردة تسعى إلى تخفيض سعر البرميل وزيادة الاستيراد، لكن منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) قررت عدم خفض إنتاجها أين تتوقع أن تتعافى أسعار النفط جزئيا على المدى المتوسط نتيجة عدم التوازن بين العرض والطلب على النفط، بالإضافة إلى التراجع المرجح في نمو الاستثمارات والطاقة الإنتاجية المستقبلية في القطاع البترولي استجابة لانخفاض أسعار النفط.

الإشكالية: على ضوء ما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي التطورات التي عرفتتها أسعار النفط؟ وما هي العوامل المؤثرة فيها ؟

وتدرج ضمن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ماذا نقصد بالسعر البترولي- أو النفطي والأسواق البترولية ؟
- ✓ ما هي مراحل تطور أسعار النفط؟
- ✓ ما هي العوامل التي ساعدت على تطور أسعار النفط؟
- ✓ وما هي آثار تراجع أسعار النفط؟

فرضيات البحث: يمكن أن نطرح الفرضية الأساسية لهذا البحث كما يلي:

تخضع أسعار النفط لعوامل أساسية أهمها الإنتاج العالمي للطاقة، والطلب العالمي للنفط.

أهداف البحث: نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

- تبيان ماهية السعر البترولي وأنواعه؛
- توضيح معنى الأسواق البترولية؛
- عرض تطور أسعار النفط خلال مراحل مختلفة؛
- تقديم العوامل المؤثرة والمحددة لأسعار النفط؛
- معرفة الآثار المترتبة عن تراجع أسعار النفط.

المنهج المستخدم: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

أدوات البحث: لقد تم استخدام مختلف المراجع الأساسية في مجال الطاقة من خلال بعض المراجع المكتبية، وأغلبها التقارير المختلفة الصادرة عن منظمة الأوبك، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، وكالة الطاقة الدولية، وتقرير صندوق النقد الدولي.

خطة البحث: للإلمام بجميع جوانب البحث، رأينا أن نقسم عناصره إلى ثلاثة محاور أساسية وهي:

- يتعلق **المحور الأول** بعموميات حول السعر البترولي والأسواق البترولية، نقدم من خلاله تعريف السعر البترولي وأنواعه، ومختلف الأسواق البترولية.

- **والمحور الثاني** يبحث في تطور أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها لاسيما ضعف الطلب، وزيادة عرض النفط.

- أما المحور الثالث، فهو يتعلق بآثار تراجع أسعار النفط والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية: تعرض البنوك للمخاطر، خسائر كبيرة في إيرادات التصدير والإيرادات الحكومية، انخفاض قيمة العملات مقابل الدولار، ارتفاع أسعار الفائدة، وضعف أسواق الأسهم.

١- عموميات حول السعر البترولي والأسواق البترولية:

يعتبر السعر البترولي أهم عامل في تقرير حصة السوق، بحيث أن تخفيض السعر أو تحديده عند مستوى معتدل يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة مما يؤدي بدوره إلى الحفاظ على حصة السوق أو زيادتها. وفيما يلي، سوف نقدم تعريف السعر البترولي، أنواعه، ومعنى الأسواق البترولية.

١.١- تعريف السعر البترولي:

يمكن تعريف السعر البترولي بأنه "قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود، أو هو مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية للسلع والخدمات عند وضع توازن العرض والطلب بهدف توجيه السوق."^١ ولقد أعلنت هذه الأسعار لأول مرة على النطاق العالمي من قبل الشركة الأمريكية (Standard oil of new Jersey company) في عام ١٨٨٠ والتي كانت تسيطر على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام منذ عام ١٨٧٣، بحيث أعلنت أسعارا على النفط المستخرج من الآبار مباشرة دون اشتراك مستخرجيه في عملية التسعير.

ولقد عرفت أسعار النفط عدة مراحل في تطورها يمكن تلخيصها في مرحلتين أساسيتين:^٢

- مرحلة سيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى على أسعار النفط: امتدت هذه المرحلة من سنة ١٨٥٠ (وهي سنة اكتشاف البترول) إلى غاية سنة ١٩٧٠، وإن أهم ما ميز هذه المرحلة سيطرة عدد ضئيل من الشركات الكبرى على صناعة النفط بمختلف مراحلها، مع العلم أن السيطرة في بداية هذه المرحلة كانت لمجموعة من الشركات الأمريكية لتتوسع في مرحلة لاحقة إلى شركات أوروبية.

- مرحلة صدمات أسعار النفط: امتدت هذه المرحلة من سنة ١٩٧٠ إلى يومنا هذا، بحيث أهم ما ميز هذه المرحلة ظهور متعاملين جدد في السوق العالمي للنفط على غرار منظمة الأوبك وتراجع دور الشركات العالمية الكبرى في السوق العالمي بالإضافة إلى تسجيل تقلبات حادة ومتلاحقة في أسعار البترول.

٢.١- أنواع السعر البترولي:

هناك عدة أنواع لأسعار البترول وكل نوع يختلف عن الآخر وهذا راجع لطبيعة السلعة النفطية. وسنقدم فيما يلي مختلف هذه الأنواع كما يلي:

(١)- السعر المعلن: (Posted Price)

يقصد به السعر المعلن رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق النفطية، وقد ظهر هذا السعر لأول مرة سنة ١٨٨٠ في الولايات المتحدة الأمريكية، واستمر إلى غاية نهاية الخمسينات من القرن الماضي أين كانت الشركة الأمريكية تحتكر إنتاج واستغلال النفط.^٣ ولقد اكتسب السعر المعلن أهمية متزايدة بعد سنة ١٩٤٨ وذلك عندما تم تعديل الامتيازات الممنوحة للشركات النفطية العالمية في أراضي فنزويلا.

(٢)- السعر المتحقق: (Realized Price)

هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات تفي بشروط الدفع، وهو يساوي السعر المعلن ناقصا لتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري. وقد ظهر هذا السعر في أواخر الخمسينات، بحيث عملت به الشركات البترولية الأجنبية المستقلة.

(٣) - سعر الإشارة: (Reference Price)

هو سعر النفط الخام بحيث يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، وقد ظهر هذا النوع من السعر في سنوات الستينات.

(٤) - سعر الكلفة الضريبية: (Tax Cost Price)

هو السعر المعدل للكلفة إنتاج البترول والخام مضافاً إلى القيمة الضريبية للدخول والربح للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، فهذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من النفط الخام، وإن البيعاً أقل من هذا السعر يعنى البيع بالخسارة.^٤

(٥) - السعر الفوري: (Spot Price)

هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة فوراً أو آناً في السوق البترولية الحرة معبر عنه بوحدات نقدية، وهو ليس مستقرًا نظراً لعدم التوازن بين العرض والطلب عليه، ويسمى كذلك بالسعر الآني.

(٦) - السعر الإداري (أو الرسمي): (Official Price)

يعبر السعر الإداري عن قيمة الوحدة النفطية الخام فيز من محدود بوحدات نقدية معلومة ومحددة من قبل طرفاً وجهة رسمية حكومية أو إدارية. وقد ظهر هذا السعر مع بداية فترة السبعينات من القرن العشرين للدلالة على أسعار بلدان من قبلها في تلك الفترة، حيث اعتمدت المنظمة سلة أسعار مختلفة خامات الدول لأعضاء في المنظمة، مع العلم أن هذا السعر مرتبط حالياً بالتطورات التي تسجلها السوق الفورية للنفط.^٥

(٧) - السعر الترجيعي: (Net Back Arrangement Price)

يقصد به قيمة الوحدة النفطية الخام فيز من معلوم بوحدات نقدية معلومة ومحددة على أساس متوسط أسعار المنتجات النفطية المتفق عليها مطروحاً منها تكلفة التكرير للوحدة النفطية المعلومة وهما مشرحة بالتكرير، وكذلك تكلفة نقلها للنفط من ميناء المشتري إلى ميناء البائع، والصافي من ذلك هو مقدار السعر الترجيعي للنفط الخام. أي أن (السعر الترجيعي للخام = متوسط سعر المنتجات النفطية المحددة - تكلفة تكرير الوحدة النفطية - هامش الربح - تكلفة النقل من ميناء المشتري إلى ميناء البائع).

وقد ظهر هذا السعر في السوق الفورية لتبادل السلع النفطية في فترة أواسط الثمانينات بيننا وبيننا العديد من أطراف النفطية المتعاملة في هذا السوق ومنها بعض بلداننا وبككا السعودية، نيجيريا، فنزويلا، إيران... الخ.^٦

٣.١ - الأسواق البترولية:

كان أول ظهور للسوق البترولية في الولايات المتحدة الأمريكية على شكل منافسة بين الشركات البترولية الصغيرة التي دخلت ميدان استغلال الثروة البترولية، فهي تتميز بثلاث خصائص وهي:

➤ سوق احتكار القلة: حيث يحتكر السوق البترولية عدد قليل من الشركات (منافسة القلة)، وهو نوع من الاحتكار الجزئي؛

➤ يتحكم منتجوا القلة في إنتاج البترول، نقله وتكريره وتسويقه؛

➤ الاتجاه نحو التكتل: تدل حركة الشركات في السوق البترولية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها إلى غاية وصول البترول إلى الأسواق.

وبالرغم من اقتسام الأرباح مناصفة بين الشركات الاحتكارية والدول المنتجة للنفط، إلا أن انخفاض أسعار النفط كان في صالح الدول الصناعية الكبرى في تحسين مستواها الاقتصادي والاجتماعي، بحيث عرف نموها الاقتصادي مستويات عالية، عكس الدول البترولية التي انخفضت عائداتها المالية بشكل كبير.

وقد تمّ الاعتماد على نقطتين لتسعير النفط العالمي وهي:^٧

✓ نقطة أساس وحيدة للتسعير؛

✓ النفط العربي نقطة أساس ثانية للتسعير.

يمكن أن نتميّز بين نوعين من الأسواق النفطية وهيا الأسواق الفورية والأسواق الآجلة:

أ- **الأسواق الفورية:** وتمثل في سوقي خليج المكسيك والخليج الأمريكي، الخليج العربي، سوق سنغافورة بالشرق الأقصى، منطقة بحر الكاريبي، سوق البحر المتوسط، وسوق روتردام في أوروبا (هولندا)، بحيث لم يكن نطاق السوق الفورية يتجاوز في الماضي ١٥% من حجم التجارة العالمية، ولم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيراً محسوساً في الأسعار المعلنة.^٨

وقد كانت الأسعار تتحدد في هذه الأسواق نسبة إلى النفط الخام المرجعي وهو البرنت، أما في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية فالخام المرجعي هو خامغرب تكساس.

ب- **الأسواق الآجلة:** ظهرت الأسواق الآجلة أو الأسواق المستقبلية في منتصف الثمانينات بحيث تعتبر ظاهرة مستحدثة بالنسبة للبترو، ولا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار. وقد فتحت هذه الأسواق المجال للمضاربين للتأثير على حركة الأسعار بما يخدم مصالحهم.

2- تطور أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها:

لقد عرفت أسعار النفط عدة تغيرات عبر الزمن كان لها تأثير على كافة اقتصاديات دول العالم خاصة بعد الأزمات التي عرفتتها أسعار هذه السلعة مما انعكس على الدول المصدرة والمستهلكة للنفط. ومع مطلع سنة ٢٠٠٠، بدأت أسعار النفط تتخذ منحى شبه تصاعدي الأمر الذي سمح للدول المنتجة والمصدرة للنفط بتحقيق طفرة نفطية هائلة استطاعت من خلالها تحقيق احتياطات صرف ضخمة، لكنها عرفت انخفاضاً منذ النصف الثاني من سنة ٢٠١٤ أين كان لها الأثر على ميلاد أزمة بتروية أخرى.

وستتناول من خلال هذا العنصر مراحل تطور أسعار النفط، العوامل المؤثرة التي أدت إلى تطورها، وإستراتيجية التحكم في أسعارها.

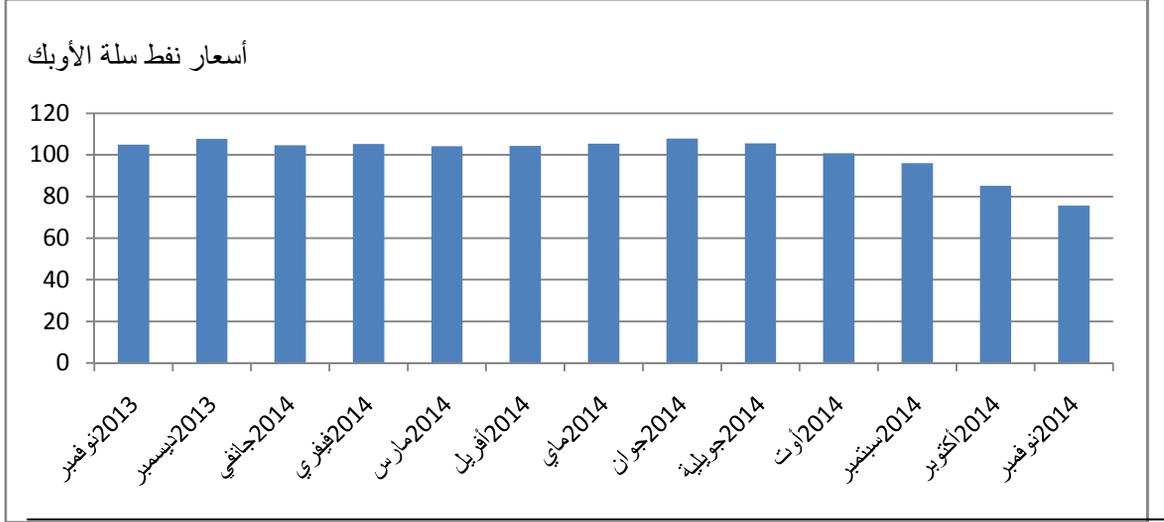
١.٢- تطور أسعار النفط:

لقد زاد إنتاج النفط في الولايات المتحدة بأكثر من مليوني برميل يوميا منذ نهاية سنة ٢٠١٠، وارتفع الناتج في المملكة العربية السعودية كما ازدادت الإمدادات من بلدان مثل العراق والكويت والإمارات العربية المتحدة، وقد أدت هذه التطورات إلى استقرار أسعار النفط بدرجة كبيرة بحيث تراوحت بين ١٠٠ و ١٢٠ دولار للبرميل في الفترة ما بين ٢٠١١ وأوت ٢٠١٤.

ومع هذا انخفضت الأسعار بحوالي ٥٥% منذ سبتمبر ٢٠١٤، وخلال شهر نوفمبر من نفس السنة شهد المعدل الشهري لأسعار سلة خامات الأوبك تراجعاً بمقدار ٩.٥ دولار للبرميل مقارنة بأسعار الشهر السابق، أي بنسبة ١١.٢% ليصل إلى ٧٥.٦ دولار للبرميل مسجلاً تراجعاً بـ ٢٩.٤ دولار للبرميل، أي بنسبة ٢٨% مقارنة بمعدله المسجل خلال الشهر المماثل من العام السابق، وهو أقل مستوى له منذ شهر أكتوبر ٢٠١٠.^٩

والشكل التالي يبيّن تراجع أسعار النفط التابع لسلة الأوبك خلال الفترة (نوفمبر ٢٠١٣ - نوفمبر ٢٠١٤):

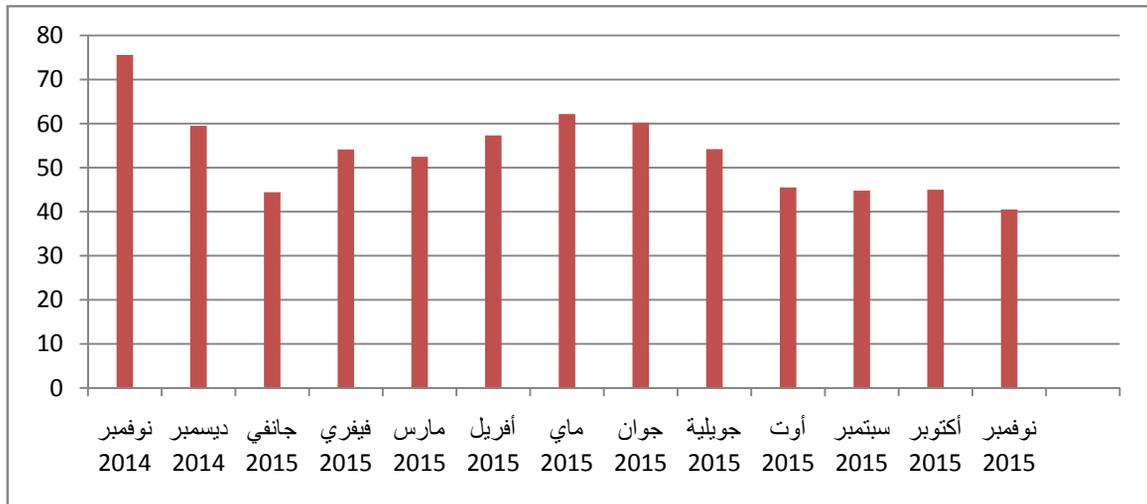
شكل رقم (١): تطور أسعار سلة النفط الأوبك (٢٠١٣-٢٠١٤)
(الوحدة: دولار/برميل)



المصدر: إنجاز الباحثان بالاعتماد على معطيات التقرير الشهري لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، جانفي ٢٠١٥
وقد عرف المعدل الأسبوعي لأسعار سلة النفط ارتفاعا خلال الأسبوع الأول من شهر نوفمبر ٢٠١٥ مسجلا ٤٣.٧ دولار للبرميل، ثم انخفض بعد ذلك ليصل إلى أدنى مستوياته عندما بلغ ٣٨.٣ دولار للبرميل خلال الأسبوع الثالث من الشهر قبل أن يعاود الارتفاع مرة أخرى ليصل إلى ٣٩.٣ دولار للبرميل خلال الأسبوع الرابع من الشهر. وبصفة عامة، تراجعت أسعار سلة خامات الأوبك خلال شهر نوفمبر ٢٠١٥ بمقدار ٤.٥ دولار للبرميل مقارنة بأسعار شهر أكتوبر، أي بنسبة ١٠% ليصل إلى ٤٠.٥ دولار للبرميل، مسجلا بذلك تراجعا بحوالي ٣٥ دولار للبرميل، أي بنسبة ٤٦.٤% مقارنة بمعدله المسجل خلال الشهر المماثل من العام الماضي.

وقد كان لاستمرار وفرة الإمدادات من النفط الخام وتباطؤ الأداء للاقتصاد الصيني، بالإضافة إلى الصيانة الدورية لمصافي التكرير دورا رئيسيا في انخفاض الأسعار خلال شهر نوفمبر ٢٠١٥ إلى أدنى مستوى مسجل لها منذ ما يقارب ٧ سنوات.^{١٠}

شكل رقم (٢): تطور أسعار سلة النفط الأوبك (نوفمبر ٢٠١٤-نوفمبر ٢٠١٥)
(الوحدة: دولار/برميل)



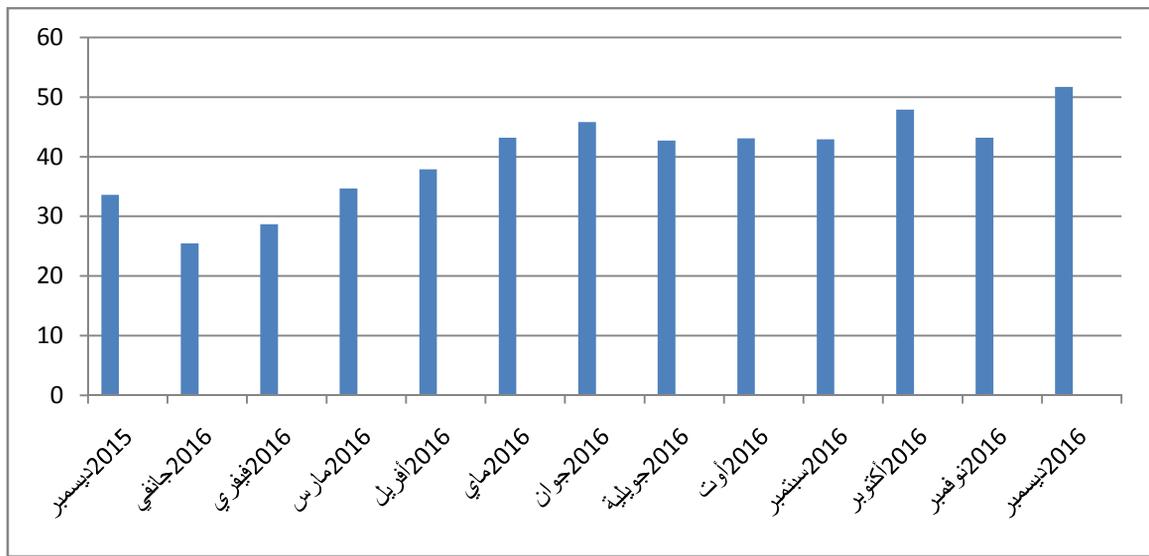
المصدر: إنجاز الباحثان بالاعتماد على معطيات التقرير الشهري OPEC، جانفي ٢٠١٦

وخلال شهر ديسمبر ٢٠١٦، عرف المعدل الشهري لأسعار سلة خامات الأوبك ارتفاعا بمقدار ٨.٥ دولار للبرميل مقارنة بأسعار الشهر السابق، أي بنسبة ١٩.٧% ليصل إلى ٥١.٧ دولار للبرميل مسجلا بذلك ارتفاعا بـ ١٨.١ دولار للبرميل، أي بنسبة ٥٣.٩% مقارنة بمعدله المسجل خلال نفس شهر ديسمبر سنة ٢٠١٥. وقد كان لقرار خفض الإنتاج الذي توصلت إليه الدول الأعضاء في الأوبك خلال اجتماعها رقم ١٧١ بمدينة فيينا (النمسا)، بالإضافة إلى اتفاق دول منظمة الأوبك مع دول أخرى منتجة للنفط من خارج الأوبك على خفض إنتاجها اعتبارا من بداية شهر جانفي ٢٠١٧، دورا رئيسيا في ارتفاع السعر خلال شهر ديسمبر ٢٠١٦ لتصل إلى أعلى معدلها منذ شهر جويلية ٢٠١٥ (٥٤.٢ دولار/برميل).^{١١}

والشكل التالي يبيّن تطور أسعار النفط لسلة الأوبك للفترة من شهر ديسمبر ٢٠١٥ إلى غاية ديسمبر ٢٠١٦:

شكل رقم (٣): تطور أسعار نفط سلة الأوبك (نوفمبر ٢٠١٤ - نوفمبر ٢٠١٥)

(الوحدة: دولار/برميل)

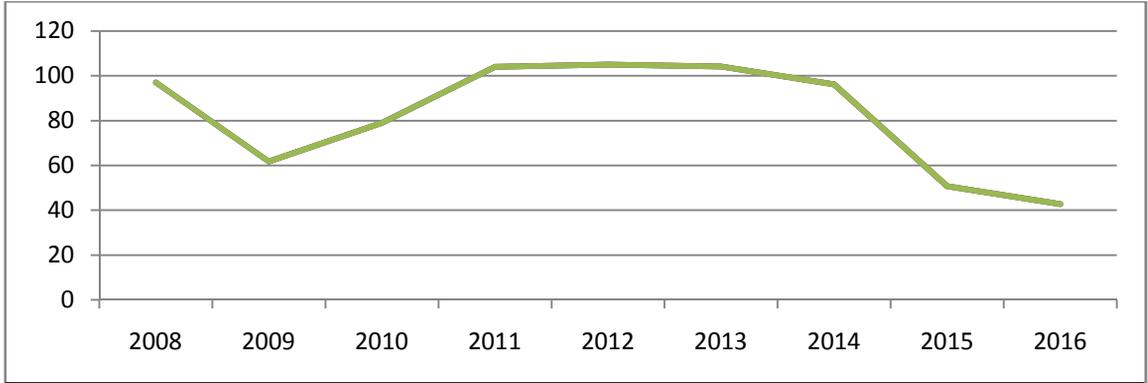


المصدر: إنجاز الباحثان بالاعتماد على معطيات التقرير الشهري OAPEC، فيفري ٢٠١٧

وعلى العموم، عرفت أسعار النفط تراجعا حادا ابتداء من سنة ٢٠٠٩ وإلى غاية ٢٠١٦، كان للانهيارات المتلاحقة في الأسواق المالية والمؤسسات المصرفية دافعا قويا لهذا الانخفاض وبمعدلات أسرع، بحيث انخفض السعر من ٩٧.٠ دولار/البرميل في سنة ٢٠٠٨ إلى ٦١.٨ دولار للبرميل خلال سنة ٢٠٠٩، ويعرف انتعاشا بعد ذلك خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٣)، إلا أنه مع بداية سبتمبر ٢٠١٤ انخفضت الأسعار بما يزيد عن ٢٥% بحيث بلغت في شهر نوفمبر ٧٥.٦ دولار للبرميل ويستمر في الانخفاض ليصل إلى ٥٩.٥ دولار للبرميل في شهر ديسمبر ٢٠١٤، وإلى ٥٠.٨ دولار للبرميل خلال سنة ٢٠١٥ و ٤٢.٨ دولار للبرميل خلال سنة ٢٠١٦ مسجلا أدنى مستوى له منذ سنة ٢٠١٣.

ويوضح الشكل البياني التالي تطور أسعار النفط خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٦):

شكل رقم (٤): تطور أسعار النفط خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٦)
(الوحدة: دولار/برميل)



المصدر: إنجاز الباحثان بالاعتماد على معطيات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

٢.٢ - العوامل المؤثرة في تطور أسعار النفط:

تشير التقديرات إلى أن انخفاض أسعار النفط كان مدفوعاً بعوامل العرض والطلب، فزيادة عرض النفط عن المستوى المتوقع - لاسيما من الولايات المتحدة، لم توازنه تخفيضات في الإنتاج من البلدان الأعضاء في منظمة الأوبك، كما أن الطلب العالمي على النفط (خاصة من الصين واليابان ومنطقة اليورو) عرف انخفاضا أيضا.

ومن بين العوامل التي يرجح أن يكون لها تأثير على سوق النفط العالمية في السنوات القادمة، هو احتمال أن يستمر نمو العرض بسرعة أكبر من الطلب، وقد أظهرت المملكة العربية السعودية في الماضي قدرتها على التحرك في مواجهة الظروف المتغيرة في سوق النفط العالمية ورغبتها في ذلك للمساعدة في تحقيق التوازن بين العرض والطلب.

كما أن السوق العالمي للنفط يتحدد بمجموعة من المتعاملين معه سواء كانوا منظمات دولية (OPEC)^{١٢}، أو شركات عالمية متعددة الجنسيات تعمل على حماية مصالح الدول المصدرة والمستوردة للنفط.

أ/- **الطلب العالمي على النفط:** تأثرت سوق النفط العالمية بعوامل متعارضة على مدى عدة سنوات ماضية، وقد زاد الطلب العالمي على النفط زيادة محدودة خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٤) مدفوعاً بالطلب في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية. وتشير العديد من الدراسات إلى أن الإنتاج العالمي من النفط بلغ ذروته خلال القرن الواحد والعشرين، وسوف يبدأ في الانخفاض إلى غاية استنفاد كامل النفط القابل للاستخراج. ومع الانخفاض الكبير في أسعار النفط في الأشهر الأخيرة من سنة ٢٠١٤، انخفض الطلب على الحصول على تراخيص التنقيب. وحسب تقارير حديثة^{١٣} فقد تراجع عدد منصات الحفر في الولايات المتحدة الأمريكية في ديسمبر ٢٠١٤ إلى ١٨٨٢ منصة مقارنة بحوالي ١٩٢٥ منصة في نوفمبر ٢٠١٤، وانخفضت منصات الحفر في حوض ويلستون (Williston) والذي يقع فيه حقل باكن (Bakken) بحوالي ١٧% في ديسمبر ٢٠١٤ عما كانت عليه في أكتوبر ٢٠١٤، وانخفضت منصات الحفر بحوالي ١٦% و ١٤% في حقلي ايقل فورد (Eagle Ford) وبريميان (Permian) على التوالي في نفس الفترة.

وتشير التقديرات الأولية المتعلقة بإجمالي الطلب على النفط خلال شهر نوفمبر ٢٠١٥ إلى انخفاض إجمالي الطلب على النفط وذلك بمقدار ٠.٨ مليون برميل يوميا، أي بنسبة ٠.٨% مقارنة بمستويات الشهر السابق لتصل إلى ٩٥.٣ مليون برميل يوميا، وهو مستوى مرتفع بحوالي ٢.١ مليون برميل يوميا مقارنة بنفس الشهر من السنة السابقة^{١٤}. إلا أن البيانات الأولية لتقرير وكالة الطاقة الدولية للربع الأول من سنة ٢٠١٦، تشير إلى تراجع في الطلب من الصين والولايات المتحدة الأمريكية ومعظم أوروبا بمقدار ١.٤ مليون برميل يوميا خلال الربع الأخير من سنة ٢٠١٥. وتشير الإحصائيات بأنه قد تم استخدام ما يقارب نصف

الاحتياطي الأصلي خلال القرن الواحد والعشرين بمعدل إنتاج يقارب ٨٦ مليون برميل يوميا (تستهلك الولايات المتحدة ٢١ مليون برميل يوميا، أي ما يعادل نسبة ٢٤% من الإنتاج العالمي).^{١٥}

وبناء على توقعات منظمة الأوبك، فإن الطلب العالمي على النفط سيشهد تراجعا من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من حوالي ٤٥.٨ مليون برميل يوميا في سنة ٢٠١٤ إلى حوالي ٤٥.٢ مليون برميل يوميا في سنة ٢٠١٩، بينما يتوقع ارتفاع الطلب على النفط من خارج دول OECD^{١٦} من حوالي ٤٥.٣ مليون برميل يوميا في سنة ٢٠١٤ إلى حوالي ٥٠.٨ مليون برميل يوميا في سنة ٢٠١٩.^{١٧} وكما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (١): توقعات الطلب العالمي على النفط

(الوحدة: مليون برميل يوميا)

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	
٤٥.٢	٤٥.٣	٤٥.٥	الطلب من OECD
٥٠.٨	٤٩.٧	٤٨.٥	الطلب خارج OECD
٩٦.٠	٩٥.٠	٩٤.٠	إجمالي الطلب على النفط

المصدر: أحمد بن محمد السيارى نقلا عن تقرير توقعات الأوبك لعام ٢٠١٤

ويتوقع أن يؤدي ارتفاع الاستهلاك في البلدان غير الأعضاء في المنظمة إلى استمرار قوة الطلب العالمي على النفط البالغة ٧.٧ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٩ مدفوعة أساسا بطلب البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية، إذ من المتوقع أن يزيد بنسبة ١٩% أو ٨.٦ مليون برميل يوميا.

وتشير توقعات شركة بريتيش بتروليوم مطوية الأجل إلى

غاية ٢٠٣٥ إلى الحدوث مزيدا من الانخفاض في طلب البلدان المنظمة بالتعاون والتنمية على النفط خاصة في قطاع النقل نتيجة التحسين في كفاءة استخدام الطاقة.

وسينخفض إجمالي الطلب من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار يعادل حوالي ١٢ مليون برميل يوميا حتى عام ٢٠٤٠، لكن هذا الانخفاض يقابله زيادة أكبر، الأمر الذي سيساهم بتعويضه. فالهند وهي أكبر مصدر لنمو الطلب في المستقبل تشهد ارتفاعا في استهلاك النفط بمعدل ٦ مليون برميل في اليوم.^{١٨}

ب/- عرض النفط: يخضع العرض العالمي للنفط للعديد من المحددات يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق. ويتحدد العرض كذلك بالإمكانات الإنتاجية المتاحة في الحقول في أوقات معينة وسياسة الدولة المنتجة للنفط، بالإضافة إلى حاجتها له لمواجهة استهلاكها المحلي من الطاقة.

وخلافا لاختيار أسعار النفط في عام ٢٠٠٨ الذي كان نتيجة لعوامل الطلب، فإن العوامل الخاصة بجانب العرض تلعب دورا مهما في سوق النفط في الوقت الحالي، بحيث عرفت الكميات المعروضة من النفط ارتفاعا خلال شهر نوفمبر ٢٠١٤ وذلك بمقدار ٠.٤ مليون برميل يوميا لتصل إلى ٩٦.٢ مليون برميل يوميا مقارنة بنفس الشهر للسنة الماضية، كما عرفت ارتفاعا آخر خلال شهر نوفمبر ٢٠١٥ لتصل إلى ٩٨.٤ مليون برميل يوميا وهو مستوى مرتفع بحوالي ٣.٦ مليون برميل يوميا مقارنة بسنة ٢٠١٤. وقد قفزت هذه الكميات المعروضة من النفط إلى ٩٩.٥ مليون برميل يومي في شهر جانفي ٢٠١٦ مسجلة مستوى ارتفاع بحوالي ٣.٩ مليون برميل مقارنة بنفس الشهر من سنة ٢٠١٥، في حين بلغت خلال شهر ديسمبر ٢٠١٦ مقدار ١٠٠.٢ مليون برميل يومي مشكّلة ارتفاعا بحوالي ٢.٨ مليون برميل يوميا مقارنة بشهر ديسمبر ٢٠١٥.^{١٩}

وعلى المدى المتوسط، سيتحدد معدل زيادة عرض النفط إلى حد كبير على أساس العوامل التالية:^{٢٠}

-الطفرة الحالية في إنتاج النفط غير التقليدي في الولايات المتحدة: من المتوقع أن يؤدي استمرار ارتفاع إنتاج النفط الصخري الخفيف إلى زيادة إجمالي إنتاج النفط في الولايات المتحدة بما في ذلك سوائل الغاز الطبيعي بمقدار ٢.٨ مليون برميل بحلول عام ٢٠١٩ وفقا لتقديرات وكالة الطاقة الدولية.

- زيادة إنتاج النفط في بلدان من خارج الأوبك مثل كندا والبرازيل: تشير التقديرات إلى أن إنتاج النفط غير التقليدي من الرمال النفطية الكندية سيؤدي إلى زيادة الإمدادات من خارج الأوبك بمقدار ١.٢ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٩، بينما يتوقع أن تضيف الأرجنتين والبرازيل مليون برميل يوميا و٠.٨ مليون برميل يوميا على التوالي (تقرير IEA, 2014). وبصفة عامة، يمكن أن تزيد إمدادات النفط من خارج الأوبك بمقدار ٦.٣ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٩، والجدول التالي يبيّن توقعات الأوبك للعرض العالمي على النفط:

جدول رقم (٢): توقعات العرض العالمي على النفط

(الوحدة: مليون برميل يوميا)

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	
٣٥.٦	٣٥.٣	٣٤.٩	العرض من دول الأوبك
٦٠.٦	٥٩.٩	٥٩.٤	العرض خارج الأوبك
٩٦.٢	٩٥.٢	٩٤.٣	إجمالي العرض النفط
٠.٢	٠.٢	٠.٣	الفرق بين العرض والطلب

المصدر: أحمد بن محمد السيارى نقلا عن تقرير توقعات الأوبك لعام ٢٠١٤

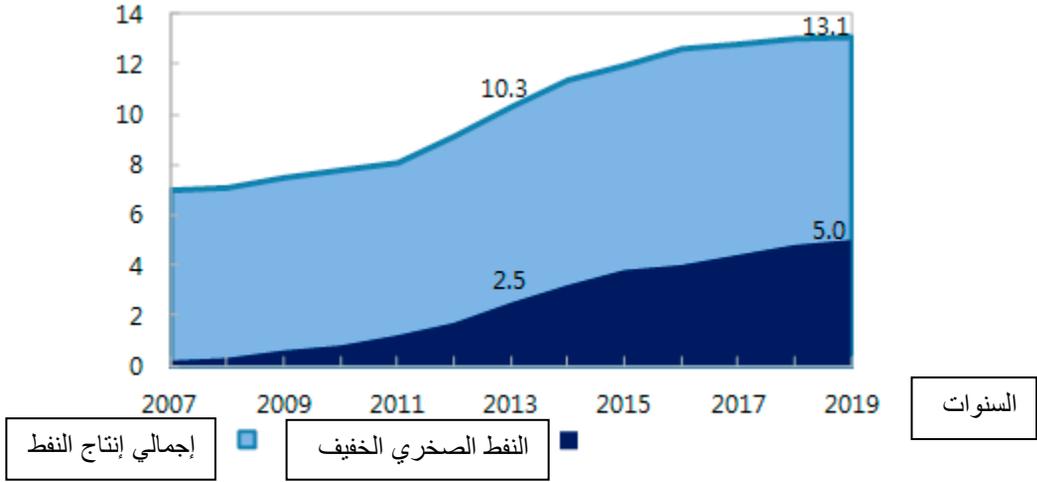
- قرارات المملكة العربية السعودية: تفترض توقعات خبراء صندوق النقد الدولي أن تظل صادرات النفط السعودية دون تغيير يُذكر على مدى السنوات الخمس القادمة.

- ستعرف إنتاجية الدول غير الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) استمرارا في التراجع بدءا من أوائل سنة ٢٠٢٠، ويفترض بالتالي أن تعود منظمة الأوبك إلى سياسة إدارة سوق نشطة، ولكنها مع ذلك ترى حصتها من الإنتاج العالمي ترتفع إلى نسبة ٥٠% فقط بحلول سنة ٢٠٤٠.^{٢١}

وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يتراجع إنتاج النفط خارج الأوبك حتى منتصف العقد الثاني من الألفية قبل أن يتراجع إل ٥٠ مليون برميل في سنة ٢٠٣٥، أما الإنتاج من دول الأوبك فسيترفع بعد سنة ٢٠٢٠ ليصل نصيب الأوبك في الإنتاج العالمي من ٤٢% الحالية نحو ٥٠% بحلول عام ٢٠٣٥. وترى الوكالة بأن الدافع الوحيد وراء الزيادة الإجمالية في إنتاج النفط العالمي هو النفط غير التقليدي بما في ذلك مساهمة من النفط الخفيف تتجاوز ٤ مليون برميل في اليوم، وإن حوالي ٣٠% من حجم الاستثمارات المطلوبة في الفترة حتى ٢٠٣٥ في النفط والغاز والبالغ ١٥ تريليون دولار ستكون في أمريكا الشمالية.^{٢٢}

وبحلول سنة ٢٠٢٠، سيتوقع أن تصبح الولايات المتحدة إذن أكبر منتج للنفط في العالم نتيجة الانتعاش الحديث في إنتاج النفط والغاز جراء التكنولوجيات الأولية متجاوزة بذلك المملكة العربية السعودية حتى منتصف العقد الثاني بعد الألفية الثانية، بحيث سوف تعرف تراجعا حادا في وارداتها من النفط، والشكل التالي يبيّن توقعات إنتاج النفط في الولايات المتحدة خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٩):

شكل رقم (٥): توقعات إنتاج النفط في الولايات المتحدة خلال الفترة (٢٠١٩ - ٢٠٠٧)



المصدر: أحمد آل درويش، إحصائيات الوكالة الدولية للطاقة

وحسب إدارة الطاقة الأمريكية، فإن الولايات المتحدة لن تحقق الاكتفاء الذاتي من النفط بحيث أن استهلاكها من النفط سيبقى أعلى من إنتاجها خلال فترة التقديرات وهي إلى غاية عام ٢٠٤٠، وهذا ما تبينه معطيات الجدول التالي:^{٢٣}

جدول رقم (٣): إنتاج واستهلاك الولايات المتحدة من النفط

(الوحدة: مليون برميل يوميا)

٢٠٤٠	٢٠٣٥	٢٠٣٠	٢٠٢٥	٢٠٢٠	
٠٩.٩٧	١٠.٤٢	١٠.٨٢	١١.٤٩	١١.٩٨	الإنتاج
١٧.٦٢	١٧.٨٨	١٨.١٠	١٨.٤٤	١٨.٧٢	الاستهلاك
٠٧.٦٥	٧.٤٥	٧.٢٨	٦.٩٥	٦.٧٤	الفرق

المصدر: أحمد بن محمد السيارى نقلا عن إدارة الطاقة الأمريكية

يلاحظ من الجدول أن إنتاج الولايات المتحدة من النفط سيبلغ ١١.٩٨ مليون برميل يوميا، لكنه سوف يعرف تراجعا في سنة ٢٠٢٥ إلى ١١.٤٩ مليون برميل يوميا وإلى ١٠.٨٢ م ب/ي ٢٠٣٠ و ١٠.٤٢ م ب/ي في عام ٢٠٣٥ ليصل إلى ٩.٩٧ م ب/ي في سنة ٢٠٤٠. كما أن استهلاكها من النفط سيواصل تراجعه وذلك بسبب الاعتماد على مصادر أخرى للطاقة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة، ولكن هذا لا يعني بأنها سوف تستغني عن النفط المستورد.

٣.٢- إستراتيجية التحكم في أسعار النفط:

لقد عملت الدول المستهلكة والشركات العاملة المتضررة على الحد من الآثار السلبية المترتبة على استقرار أسعار الطاقة سواء في شكل منفرد من خلال بناء إستراتيجيات تتلاءم مع التغيرات في الصناعة، أو في شكل جماعي من خلال اتفاقيات وتكتلات من أجل التحكم في السوق النفطية.

وسنميز فيما يلي بين إستراتيجيات الشركات العالمية، وبين إستراتيجية الحفاظ على حصة السوق للأوبك:

أ/- إستراتيجيات الشركات العالمية:^{٢٤} عملت الشركات العالمية على إجراء تعديلات أساسية في هيكلها بحيث تلائم التغيرات الجديدة في السوق النفطية وتحافظ على استمرار سيطرتها على الأسواق من خلال:

✓ إستراتيجية توسيع البحث عن النفط في المناطق الأكثر أمنا، لاسيما الولايات المتحدة، كندا وبحر الشمال؛

✓ إستراتيجية توسيع البحث عن النفط في المناطق خارج دول الأوبك؛
 ✓ التلاؤم مع تطور الطلب على المنتجات المتكررة وزيادة أهمية السوق الفورية، بحيث قامت الشركات العالمية بالتركيز على الأنشطة التكريرية، وعملت على أن تكون المنصات موزعة في مناطق مختلفة من العالم حتى يمكنها من تنفيذ إستراتيجيتها ليُسمح لها بالتدخل بفعالية في مختلف الأسواق الفورية؛
 ✓ إستراتيجية السيطرة على المراحل اللاحقة في إنتاج النفط: فقد عمدت الشركات العالمية إلى بناء إستراتيجيات من أجل استعادة مكائنها في السوق من خلال محورين أساسيين وهما زيادة الإنتاج خارج مناطق الأوبك، ونقل سيطرتها من مرحلة الإنتاج إلى مرحلة تكرير وتوزيع النفط وذلك بالاعتماد على المنصات البحرية العالمية التي تتلاءم مع تغير الطلب. وقد أدت إستراتيجيات الشركات العالمية في الأخير إلى تقليص السيطرة المحتملة للدول المنتجة سواء من ناحية إنتاج الزيت الخام، أو من جهة المنتجات المتكررة، كما نتج عن ذلك تغير في هيكل الإمدادات وفي الجهاز الإنتاجي لهذه الشركات. وعلى ضوء ما سبق، يمكن تقسيم الإستراتيجيات التي اتبعتها الشركات العالمية إلى إستراتيجيات التنمية الديناميكية لأنواع الطاقة وذلك من أجل صناعة البترول من خلال تنويع مصادر الطاقة المتجددة، وإستراتيجيات السيطرة على التكنولوجيا بالنسبة لعملية استخراج وإنتاج وتكرير النفط، الأمر الذي يعطيها ميزة تنافسية في مواجهة الدول المنتجة من ناحية التأثير على أسعار النفط.
 ب- إستراتيجية الحفاظ على حصة السوق (اتفاقية الأوبك لتخفيض الإنتاج):^٥ من أجل تحقيق زيادة في أسعار النفط، توصلت الدول الأعضاء في منظمة الأوبك في ٣٠ نوفمبر ٢٠١٦ إلى اتفاقية تخفيض الإنتاج تُطبق انطلاقاً من جانفي ٢٠١٧ لستة أشهر قابلة للتمديد ستة أشهر أخرى. ولقد أُخذ مستوى إنتاج أكتوبر ٢٠١٦ لهذه الدول أساساً للتخفيض وأطلق عليه "مستوى إنتاج الإشارة" (Reference Production Level).

لقد تراوحت نسبة التخفيض في الاتفاقية لكل دولة مشمولة فيها ضمن المدى بين ٤.٥% و ٤.٧% من مستوى إنتاج الإشارة المحدد لها، ولكن أنغولا وإيران استثنا من التخفيض، فمستوى إنتاج الإشارة لأنغولا (١٧٥١ ألف برميل يومياً) هو أعلى بكثير من إنتاجها في أكتوبر ٢٠١٦ (١٥٨٦ ألف برميل يومياً) حسب المصادر الثانوية*، فأصبح إنتاجها بعد التخفيض (١٦٧٣ ألف برميل يومياً) أعلى من إنتاجها في أكتوبر. أما بالنسبة إلى إيران فهو أعلى من الرقم الرسمي الذي هو بدوره أعلى من رقم المصادر الثانوية لإنتاجها في ذلك الشهر. ولقد نتج عن ذلك أن مستوى إنتاج إيران بعد التخفيض (٣٧٩٧ آلاف برميل يومياً) هو أعلى من إنتاجها حسب المصادر الثانوية (٣٦٩٠ آلاف برميل يومياً). من جهة أخرى، لم يشمل الاتفاق ليبيا ونيجيريا وكذلك اندونيسيا التي علقت عضويتها في الأوبك.

وللإشارة فإن ١١ دولة من خارج الأوبك أبدت استعدادها للالتزام تحقيق استقرار السوق النفطية بما في ذلك وعد روسيا بالمساهمة من خلال تخفيض إنتاجها.

٣- آثار تراجع أسعار النفط:

لقد تسبب الانخفاض في أسعار النفط في حدوث خسائر في الصادرات وإيرادات المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط، مع احتمال انتقال التداعيات إلى الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي غير النفطي. أما البلدان المستوردة للنفط، فهي تحقق مكاسب من انخفاض أسعار النفط من خلال انخفاض فواتير وارداتها النفطية وتراجع فواتير دعم أسعار الطاقة، إلا أنه تقابلها عوامل معاكسة أخرى نتيجة انخفاض أسعار النفط مثل نمو الطلب المحلي بوتيرة أبطأ من المتوقع وضعف آفاق النمو في أهم الشركاء التجاريين وهي بلدان منطقة اليورو ومجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى أن أسعار السلع الأولية غير النفطية التي يصدرها بعض البلدان أخذت تتراجع.

وسوف نقدم فيما يلي بعض جوانب آثار انخفاض أسعار النفط على بعض المؤشرات في الاقتصاديات العالمية:

١.٣ - ارتفاع أسعار الفائدة:

تتأثر أفاقا لاقتصاد الإقليمياً أيضاً بتطور أسعار الفائدة وأسعار الصرف العالمية المدفوعة بتوقعات العودة للسياسات النقدية الطبيعية في الولايات المتحدة، وإن كانت بدرجة أقل من تأثرها بانخفاض أسعار السلع الأولية والطلب الخارجي.

ومن المرجح أن تؤدي الزيادة المتوقعة في أسعار الفائدة الأمريكية إلى تشديد الأوضاع المالية في منطقتي

"الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان" و"القوقاز وآسيا الوسطى"، خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة إتباعها نظم سعر الصرف الساء

د. ومن المرجح أن يتأخر انتقالها لهذا التدا عيات إلى أسعار الفائدة بسبب انتقال الآثار.^{٢٦}

٢.٣ - انخفاض قيمة العملات مقابل الدولار:

رغم ربط العملة بالدولار الأمريكي في دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من نظم سعر الصرف الموجه في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد انخفضت قيمة عدد من العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي منذ تراجع أسعار النفط في ٢٠١٤. ورغم انخفاض سعر الصرف الاسمي، فقد ارتفعت القيمة الحقيقية لعملات بلدان منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ جوان ٢٠١٤، وهذا راجع لضعف اليورو والانخفاض الحاد في قيمة الروبل الروسي.^{٢٧}

٣.٣ - تعرض البنوك للمخاطر:

لقد تأثرت النظم المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي بانخفاض أسعار النفط نظرا للارتباط القائم بين النمو غير النفطي والإنفاق الحكومي، وبالنسبة للبلدان خارج مجلس التعاون الخليجي^{٢٨}، يتمثل أحد مصادر الخطر في النظام المصرفي الجزائري في الانكشافات الكبيرة والمباشرة للبنوك العامة على المؤسسات الكبيرة التابعة للدولة في مختلف القطاعات، والتي تخضع لضغوط مالية نتيجة انخفاض أسعار النفط.

٤.٣ - تراجع معدلات التضخم:

أدى تراجع أسعار النفط إلى تراجع معدلات التضخم على مستوى العالم، وتذهب تقديرات البنك الدولي إلى أن استمرار الانخفاض بنسبة ٣٠% في أسعار النفط - إذا كان بسبب كثرة إمدادات العرض - قد يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي العالمي قرابة ٠.٥ نقطة مئوية في المدى المتوسط.

وقد أسهم ضعف النمو في منطقة اليورو وتباطؤه في الصين والبرازيل إلى تراجع حاد في أسعار النفط في الشهر الستة الأخيرة لسنة ٢٠١٥ بالرغم من تعافي الاقتصاد الأمريكي. ويشير صندوق النقد الدولي - بعد قراءة متفحصمة لتوقعات منظمة الطاقة الدولية للطلب على النفط الخام بين جوان وديسمبر ٢٠١٥ - إلى أن تراجع الطلب أسهم بنسبة تتراوح بين ٢٠% و ٣٥% من تراجع أسعار النفط. وتجمع أغلب التحليلات إلى أن العامل الرئيسي الذي دفع أسعار النفط إلى الانخفاض بشكل سريع منذ نوفمبر ٢٠١٤ هو إصدار السعودية - أكبر مصدر للخام في العالم - على عدم تقليص إنتاجها، وهذا ما جعل منظمة الأوبك تقرر في أواخر شهر نوفمبر الإبقاء على سقف إنتاجها المحدد بثلاثين مليون برميل يوميا رغم استمرار تراجع أسعار النفط.^{٢٩}

٥.٣ - ضعف أسواق الأسهم:

عرفت أسواق الأسهم في العديد من البلدان منها إيران والكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تراجعاً حاداً في أواخر سنة ٢٠١٤ نتيجة تزايد المخاوف من مدى تأثر اقتصادياتها بانخفاض أسعار النفط، خاصة قيام الحكومات التي كانت من أهم محركات زيادة إيرادات الشركات بخفض نفقاتها استجابة لانخفاض أسعار النفط.

الخاتمة:

شهدت الأحداث الأخيرة تراجع النمو العالمي، وزيادة سريعة في إنتاج النفط في الولايات المتحدة، والقضايا الأمنية الجارية في عدد من البلدان الرئيسية المصدرة للنفط.

وهناك عدد من العوامل التي يُرجَّح أنها تكون لها تأثير على سوق النفط العالمية في السنوات القادمة، وهي تشمل قوة التعافي العالمي، ومسار إنتاج النفط في الولايات المتحدة، ومدى انقطاع الإمداد من البلدان التي تعانين الصراعات وعدم الاستقرار السياسي. وبالرغم من أن هذه العوامل تلعب دوراً كبيراً في تحديد أسعار النفط، فإنها لا تزال غير كافية لتفسير التغيرات الأخيرة في أسعار النفط، مما يترك مجالاً كبيراً للتنبؤ.

وبالرغم من اعتقاد الأسواق الآجلة لبورصة النفط الدولية أن هناك احتمال من انتعاش أسعار النفط، فإنه لا توجد أي مؤشرات تبين هذا التعافي في الأسواق، كما أن التنبؤ بسوق النفط ليس بالأمر السهل كما تظهره تجربة ٢٠١٤، لأن هناك عدة عوامل مجهولة مثل العرض والطلب، والظروف الجيوسياسية، والبيئة النقدية والتنظيمية العالمية قد تساعد على تحول الأسعار في اتجاهات مختلفة.

التهميش والإحالات:

^١ سيد أحمد فتحي الخولي - اقتصاد النفط - الطبعة الجامعية جدة ١٩٩٧ ص ٢٧١

^٢ بوفليح نبيل - دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية، الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة

الجزائر - أطروحة الدكتوراه فرع: نقود ومالية جامعة الجزائر ٣، ٢٠١٠/٢٠١١ ص ٨٦ و ٨٧

^٣ محمد أحمد الدوري - محاضرات في الاقتصاد البترولي - ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ١٩٨٣ ص ١٩٨

^٤ محمد أحمد الدوري، مرجع سابق ص ١٩٩

^٥ بوفليح نبيل، مرجع سابق ص ٨٥

^٦ محمد أحمد الدوري، مرجع سابق ص ٣٦٨

^٧ سالم الحسن - اقتصاديات النفط - دار الكتب الوطنية، طرابلس ليبيا، الطبعة الأولى ١٩٩٥ ص ١٩٥ و ١٩٦

^٨ حسين عبد الله - مستقبل النفط العربي - مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٦ ص ٢٤٧

^٩ تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك) -

الإدارة الاقتصادية، جانفي ٢٠١٥ ص ١، متاح على الرابط: www.OAPECORG.ORG

^{١٠} تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك) -

الإدارة الاقتصادية، جانفي ٢٠١٦ ص ١، متاح على الرابط: www.OAPECORG.ORG

^{١١} تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبك) -

الإدارة الاقتصادية، فيفري ٢٠١٧ ص ١، متاح على الرابط: www.OAPECORG.ORG

^{١٢} OPEC: Organisation of Petroleum Exporting Countries

^{١٣} أحمد بن محمد السيار - نظرة عامة على أهم مصادر الطاقة غير التقليدية - ورقة عمل ٦/١٥، إدارة الأبحاث الاقتصادية،

مؤسسة النقد العربي السعودي، جويلية ٢٠١٥ ص ٧

^{١٤} تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء (الأوبك)، جانفي ٢٠١٦ مرجع سابق ص ٦

^{١٥} الجزيرة كايبتال (الجزيرة للأسواق المالية) - النفط والصناعات البترولية - المملكة العربية السعودية، التقرير الشهري أفريل

٢٠١٦ ص ٢

¹⁶OECD :

^{١٧}أحمد بن محمد السيارى، مرجع سابق ص ١٤

¹⁸International Energy Agency- iea, Séance Sustainable Together, World Energy Outlook, Arabic Translation 2016, p 6, www.iea.org

^{١٩}إحصائيات مأخوذة من تقارير مختلفة حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) - الإدارة الاقتصادية، أعداد: جانفي ٢٠١٥، جانفي ٢٠١٦، مارس ٢٠١٦، وفيفري ٢٠١٧ على الرابط: www.OAPECORG.ORG

^{٢٠}أحمد آل درويش، نايف الغيث وآخرون - المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو - إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي ٢٠١٥ ص ٦ و٧، متاح على الرابط: www.imf.org

²¹International Energy Agency- iea, op.cit, p 6

²²International Energy Agency- iea, Séance Sustainable Together, World Energy Outlook, Arabic Translation ٢٠١٢, p ٤, www.iea.org

^{٢٣}أحمد بن محمد السيارى، مرجع سابق ص ١٦

^{٢٤}داود سعد - أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (٢٠٠٠ - ٢٠١٠) - مذكرة ماجستير تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر ٣، ٢٠١١/٢٠١٢ الصفحات ٢٨، ٢٩ و٣٠

^{٢٥}علي مرزا - معضلة أوبك بين حصة السوق وتجديد الإنتاج - سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات قطر، مارس ٢٠١٧ ص ١٣

* استخدمت أرقام مصادر ثانوية وليست أرقام رسمية في نشرة سوق النفط الشهرية للمنظمة لقلّة ثقة هذه الأخيرة فيما تقدمه الدول الأعضاء من أرقام رسمية لها، وهذا منذ أن تم تبني الحصص الإنتاجية في ١٩٨٣.

^{٢٦}تقرير حول مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي جانفي ٢٠١٥ ص ٤، متاح على الرابط: www.imf.org

^{٢٧}تقرير حول مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، مرجع سابق ص ٥

^{٢٨}تقرير حول مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، مرجع سابق ص ٧

^{٢٩}نيفين حسين - انهيار أسعار النفط وتداعياته على دول مجلس التعاون الخليجي - إدارة التخطيط ودعم القرار، الإمارات العربية المتحدة، مبادرات الربع الثالث ٢٠١٦ ص ٣ و٤